

نشرة صندوق النقد الدولي

تقرير "الراصد المالي"



وسط آفاق أفضل للمالية العامة، الصندوق ينصح بتوخي الحذر

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٧ إبريل ٢٠١٢

مشروع إعادة التعمير في مدينة كيتاكامي، اليابان – حيث يتوقع أن يكون انخفاض عجز المالية العامة في حدود ٠,١% فقط في عام ٢٠١٢ (الصورة: Everett (Brown/EPA)

- لا يزال كثير من البلدان معرضا لمخاطر تباطؤ الطلب
- زادت الثقة مع مضي البلدان في إرساء القواعد المالية
- يظل إجراء تصحيح كبير في المالية العامة مطلبا ضروريا على المدى المتوسط

أصبح التقشف المالي أمرا مألوفا في اقتصادات كثيرة، لكن الإفراط في حجم تخفيض العجز أو سرعة التخفيض يمكن أن يكون مصدرا للمخاطر أيضا.

قال الصندوق في آخر عدد من تقرير **الراصد المالي** إن الجهود المتواصلة لتحسين وضع الموارد العامة على المدى المتوسط تمثل عاملا جوهريا لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

ولكن الأمر قد يتطلب تعديل الوتيرة المقررة لتخفيض الإنفاق في البلدان التي تسمح ظروفها المالية بمثل هذا الإجراء، حتى تتجنب الضغوط المفرطة على النمو الاقتصادي وتوظيف العمالة.

ومن المتوقع أن يسجل العجز الكلي في الاقتصادات المتقدمة تراجعا بمعدل متوسط يقترّب من ١% من إجمالي الناتج المحلي، ثم بمعدل أسرع بقليل في عام ٢٠١٣. وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن ينخفض العجز الكلي في ٢٠١٢ بمعدل ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي، مع انخفاض إضافي متوقع بمقدار ١,٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣. أما اليابان فسوف ينخفض عجز ماليها العامة بما لا يتجاوز ٠,١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢ مع استمرار التكاليف التي تتحملها لإعادة التعمير بعد وقوع الزلزال وموجة تسونامي.

وفي هذا السياق قال السيد كارلو كوتاريللي، مدير إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق، إنه "من الضروري أن تكون وتيرة التصحيح ملائمة – فلا تكون مفرطة في السرعة ولا في البطء، وأن تقترن بخطة متوسطة الأجل".

منهج حذر

يقول الصندوق إنه من الضروري أن تستمر جهود الاقتصادات المتقدمة لتصحيح العجز الحالي إذا كانت البلدان تأمل في استعادة حرية اتخاذ إجراءات لمواجهة فترات الهبوط الاقتصادي في المستقبل. غير أن البلدان التي تتمتع بمراكز مالية قوية ومصدقية في الأسواق يمكن أن تتظرف في إبطاء وتيرة التصحيح هذا العام للحد من مخاطر التطورات السلبية غير المتوقعة، مع الحفاظ على التزاماتها المتعلقة بالتصحيح على المدى المتوسط. وينبه الصندوق إلى أن النمو الاقتصادي إذا ازداد بطئا عن المتوقع في السنة القادمة، فعلى البلدان التي تمتلك التمويل الكافي أن تسمح لعجزها المالي بالارتفاع بدلا من إجراء خفض إضافي في الإنفاق.

وفي المقابل، يرى الصندوق أن التصحيح المالي يسجل تباطؤا شديدا في الاقتصادات الصاعدة هذا العام، وهو تباطؤ ملائم بالنسبة لكثير منها نظرا لتراجع معدلات نموها إلى حد ما وفي ضوء مراكزها المالية المواتية مقارنة بالبلدان مقارنة بالبلدان المتقدمة.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، تباطأت وتيرة التقدم نحو تحسين الموقف المالي في عام ٢٠١١، وهو ما يرجع جزئيا إلى ضغوط زيادة الدعم لمواجهة ارتفاعات أسعار الغذاء والوقود في أوائل هذا العام. ومن المتوقع أن يتسع العجز في معظم البلدان، رغم ما تشير إليه التوقعات من استمرار معدلات النمو المواتية.

وينشر الصندوق تقرير **الرائد المالي** مرتين سنويا لتتبع مسار الإنفاق العام والديون والعجز الحكوميين في مختلف أنحاء العالم.

تحقيق التوازن

ويرى الصندوق أن التحدي الذي يواجه الكثير من الاقتصادات المتقدمة يتعلق بضمان استمرار التقدم نحو تحقيق موارد مالية قوية، مع تجنب نشوء عبء مالي مفرط يعوق النشاط.

وقال الصندوق إن تدابير خفض العجز تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على النشاط الاقتصادي في سياق الركود الحالي. وأضاف أنه ما دامت البلدان المعنية لديها الحيز المالي الكافي، ينبغي أن تسعى الحكومات للمضي في التصحيح بخطى تدريجية ولكنها مطردة، بدلا من محاولة القيام بأكثر مما يمكن في وقت واحد.

ما هو "الحيز المالي"؟

يشير مصطلح "الحيز المالي" (fiscal space) إلى مساحة التصرف التي تتيحها أوضاع المالية العامة – أي إمكانية تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق عندما يقتضي سوء الظروف الاقتصادية القيام بذلك.

ويرتبط مفهوم الحيز المالي ارتباطا وثيقا بمفهوم استمرارية أوضاع المالية العامة (fiscal sustainability)، الذي يعتمد هو أيضا على مستوى الدين العام، وتكلفته، وحجم عجز الموازنة، ومعدل نمو الاقتصاد. وكلما ارتفعت المديونية، وسعر الفائدة والعجز، وانخفض معدل النمو، زاد في المقابل ضيق الحيز المالي المتاح.

وسيتحدد تحقيق التوازن السليم حسب **آفاق الاقتصاد** ككل. فانعكاسات التقشف المالي لمواجهة الهبوط الاقتصادي يمكن أن تكون بالغة الحدة وأن تتسبب في نتائج غير مرغوبة، مثل ارتفاع أسعار الفائدة بدلا من انخفاضها وتفاقم نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بدلا من تحسنها.

نحو المستقبل

تحتاج معظم الاقتصادات المتقدمة و عدة اقتصادات صاعدة إلى إجراء تصحيح كبير على مدار العقود القادمة، من أجل تخفيض أعباء الديون شديدة الارتفاع التي تراكمت أثناء الأزمة. فرغم جهود التصحيح التي بذلت مؤخرا، نجد أن الدين العام في الاقتصادات المتقدمة لا يزال أعلى من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط – وهو مستوى لم يسجل من قبل منذ الحرب العالمية الثانية – وسوف يتعين بناء فوائض كبيرة في الموازنة الأولية والحفاظ عليها لسنوات طويلة حتى يتسنى الوصول بالدين إلى مستوى أكثر قابلية للاستمرار.

وستواجه إجراءات التقشف المالي التحديات الإضافية التالية على الطريق:

- من المرجح أن ترتفع تكاليف خدمة الدين مع تعافي الأسواق المالية وتقليص الدعم المقدم من البنوك المركزية.
- سيكون من الضروري أيضا احتواء زيادة الإنفاق على معاشات التقاعد والرعاية الصحية، إذ أن الضغوط الديمغرافية في كثير من البلدان ستشمل زيادة متواصلة في أعداد المتقاعدين خلال السنوات القادمة بينما تواصل تكاليف الرعاية الصحية ارتفاعها المستمر.

القواعد المالية

عاودت البلدان في السنوات القليلة الماضية جهودها الرامية إلى تعزيز أطر المالية العامة، مع استعانة كثير منها بقواعد المالية العامة لتحقيق هذا الهدف، مثل قوانين الموازنة العامة المتوازنة، الأمر الذي يمكن أن يعزز مصداقية صناع السياسات ويحول دون جموح الإنفاق.

وعلى وجه الإجمال، يلاحظ الصندوق زيادة العدد المتوسط لقواعد المالية العامة في كل من البلدان المتقدمة والصاعدة. وتحاول بعض قواعد "الجيل التالي" تحقيق درجة أكبر من المرونة في السماح باتخاذ إجراءات لمواجهة الدورات الاقتصادية، بينما تضمن في نفس الوقت أن تكون التجاوزات مؤقتة فحسب وأن يتم ضبطها من جديد على وجه السرعة. وتؤدي زيادة مرونة القواعد المالية إلى إتاحة بعض الحيز المالي المطلوب، ولكنها معقدة أكثر ما سابقتها، مما ينشئ تحديات جديدة في الإنفاذ والمراقبة.